

المقدمة

الإطار المنهجي
الدراسات السابقة

الإطار المنهجي

تمهيد:-

تمثل المحاسبة في عصرنا الحالي لغة الأعمال حيث أنها أكثر الأدوات الاقتصادية قدرة على تقديم معلومات دقيقة وموثقة ذات طابع كمي وقيمي للتعبير عن الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بهدف اتخاذ القرارات المناسبة من قبل الجهات داخل وخارج الوحدة الاقتصادية ، و لذلك فإن المعلومات المحاسبية التي تقوم المحاسبة بإنتاجها تستمد قوتها ومصداقيتها وموثوقيتها من خلال السياسات المحاسبية التي تتبناها المنشأة عند إعداد قوائمها المالية ، بالإضافة إلى درجة الثبات فيها خلال الفترات المختلفة ، و تمتع المحاسبة بخاصية الاستمرارية زاد من رصيد أدوات التطبيق العملي التي يستخدمها المحاسب ، مما أدى إلى عدم وجود تماثل في الطرق والسياسات المحاسبية للمنشآت المختلفة ، وأيضاً بالنسبة للمنشأة الواحدة حيث أن السياسة المحاسبية للمنشأة قد تسمح بإتباع قواعد أو طرق محاسبية مختلفة في نفس الوقت ، و يؤثر عدم تماثل وثبات الطرق والسياسات المحاسبية في بنود التقارير والقوائم المالية التي تعدها منشآت الأعمال ، و بالتالي فإن صافي الدخل الذي يظهر في تلك القوائم يختلف باختلاف الطرق والسياسات المحاسبية التي المستخدمة في إعداد تلك القوائم ودرجة الثبات فيها ، مما يصعب من عملية المقارنة بين القوائم المالية لنفس المنشأة أو مع القوائم المالية للمنشآت المختلفة ، وذلك فيجب مراعاة خاصية الثبات (أو التجانس) في السياسة المحاسبية فيما بين الفترات المختلفة لان المعلومات المحاسبية تكمن فائدتها في الاعتماد عليها في عقد المقارنات الزمنية ، وهذا لا يعنى أنها تتمتع بثبات مطلق بل يمكن تغييرها بعد التأكد من أن هذا التغيير سوف يوفر معلومات أكثر دقة ونفعاً في مجال التنبؤ و اتخاذ القرارات ، ولأهمية السياسات المحاسبية فيجب الإفصاح عنها وعن أى تغيير يحدث بها واثر هذا التغيير على الأرقام المنشورة في القوائم المالية .

بالإضافة إلى انه يجب أن تتماشى الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، لأن المبادئ المحاسبية تمثل الإطار العام الذي يتحكم في مجموعة أدوات التطبيق العملي التي يستخدمها المحاسب لقياس و تقويم وعرض العناصر الأساسية المكونة للقوائم والتقارير المالية .

مشكلة البحث :-

تتبع مشكلة البحث من أن اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية التي تصدرها منشآت الأعمال تؤدي إلى تباين نتائج أعمال المنشأة خلال السنوات المتعاقبة ، مما يصعب من عملية المقارنة بين القوائم المالية للمنشأة الواحدة أو للمنشآت المختلفة بالإضافة إلى تأثيره على صافي الربح الذي على أساسه يتم منه اخذ الضرائب المستحقة على المنشأة وايضا يؤثر على تقويم الأداء .

أهمية البحث:-

تتمثل أهمية البحث :-

1. تعدد بدائل القياس المحاسبي يؤدي إلى عدم دقة المعلومات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية .
2. تباين القوائم المالية المقدمة لديوان الضرائب يعقد ويصعب من عملية اتخاذ القرارات الضريبية.
3. عدم المصادقية في القوائم والتقارير المالية يترتب عليه عدم الثقة بين الممول و ديوان الضرائب .

أهداف البحث:-

يهدف هذا البحث إلى :-

1. التعرف بأهمية تحديد الطرق والسياسات المحاسبية التي على ضوءها يتم إعداد القوائم المالية .
2. التعرف على المعوقات التي تواجه السلطات الضريبية نتيجة لاختلاف الطرق والسياسات المحاسبية التي تعد بها القوائم المالية.
3. مساعدة السلطات الضريبية في دراسة وفهم القوائم المالية واتخاذ القرارات المتعلقة بالضريبة.
4. التعرف بأهمية دور المنظمات المهنية في تنظيم وتطوير المحاسبة.

فروض البحث :-

1. إن تعدد بدائل القياس المحاسبي (الطرق والسياسات المحاسبية) تؤدي إلى تباين نتيجة أعمال المنشأة عبر السنوات المتعاقبة وبالتالي عدم إمكانية المقارنة الزمنية والمكانية
2. تؤثر الطرق والسياسات المحاسبية البديلة على الوعاء الضريبي للمنشآت .

3. حرية الإدارة في اختيار في الطرق والسياسات المحاسبية يؤدي إلى تأثيرها على نتائج أعمال المنشآت لتغليب مصلحة الإدارة .

مناهج البحث :-

اعتمد الباحث على مجموعة من المناهج عند إعداده لهذا البحث وهي :-

1. المنهج الاستنباطي في تحديد مشكلة البحث وصياغة فرضيات البحث .
2. المنهج الاستقرائي في تتبع الإطار النظري و اختبار الفرضيات .
3. المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة .
4. الوصفي التحليلي في تحليل البيانات واستخلاص النتائج .

حدود البحث :-

تمثلت الحدود المكانية في شركات مدينة الخرطوم.

ادوات و وسائل جمع البيانات :-

المصادر الأولية (الاستبيان).

المصادر الثانوية (الكتب والمراجع العلمية والدوريات والدراسات السابقة)

هيكل البحث :-

يتكون هيكل البحث من المقدمة ، وثلاثة فصول والخاتمة ، فيما يختص بالمقدمة فهي تتكون من الإطار المنهجي الذي يحتوى على تمهيد ، ومشكلة البحث وأهميته وأهدافه ، والفروض التي قام عليها البحث ، والمناهج التي تم إتباعه في البحث ، بالإضافة إلى حدوده والأدوات والوسائل التي تم جمع البيانات بها ، و أيضا تتكون من الدراسات السابقة ، أما بالنسبة للفصول فأن الفصل الأول يتناول مفهوم و أنواع السياسات المحاسبية من خلال ثلاثة مباحث ، المبحث الأول يتناول مفهوم السياسات المحاسبية والحاجة إلى تنظيمها ، و المبحث الثاني فيتناول السياسات المحاسبية على مستوى المنشأة ، أما المبحث الثالث فيتناول السياسات المحاسبية وعلاقتها بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

الفصل الثاني يتناول تحديد الوعاء الضريبي في المنشآت وذلك من خلال ثلاثة مباحث ، يتناول المبحث الأول مفهوم وأنواع وأهداف الضريبة ، والمبحث الثاني يتناول إجراءات تحديد الوعاء الضريبي ، أما المبحث الثالث فيتناول الإقرار الضريبي والتكاليف واجبة الخصم .

الفصل الثالث يتكون من الدراسة الميدانية ويتكون من مبحثين ، المبحث الأول تناول إجراءات الدراسة الميدانية ، والمبحث الثاني تناول تحليل البيانات واختبار الفروض .

الدراسات السابقة

دراسة : محمد إبراهيم (1995م)⁽¹⁾

يتناول الباحث في هذه الدراسة المشاكل المحاسبية والضريبية في تقدير ضرائب الدخل من أرباح الأعمال في السودان، تبرز المشكلة من أن هنالك كثير من المشاكل بين الممولين وديوان الضرائب وترجع المشاكل إما لوجود ثغرات في التشريع الضريبي أو لعدم التزام الممولين بمسك الدفاتر وان وجدت تكون غير منتظمة مما يصعب عملية التحاسب الضريبي.

التقدير في حالة وجود دفاتر أو عدم وجودها يثير مشكلة التقدير علي أساس نسب مجمل الربح والتي تحدد بالفرق بين المبيعات ناقصا المشتريات وقسمتها علي المشتريات ثم تحويلها إلي نسبه مئوية ومنذ تاريخ تحرير الاقتصاد في عام 1992م أصبح من الصعب تحديد علي أساس قانون وزارة التجارة الخاص بأسعار الصادر منذ عام 1955م ورغم ما بها من عدم واقعيه وبالتالي أصبح من الصعب تحديد نسبة أرباح للسلع المختلفة، والتي هي مثار خلاف بين ديوان الضرائب والممولين.

فروض هذه الدراسة تتمثل في:- التقدير الإيجازي لضريبة الدخل من أرباح الأعمال لا يحقق الموضوعية في قياس الدخل الخاضع للضريبة، وعدم دقة المعلومات التي يحصل عليها ديوان الضرائب من ممولي ضرائب الدخل يترتب عليه عدم الثقة بين الجمهور وديوان الضرائب والذي يؤدي إلي مزيد من الخلافات بين هؤلاء الممولين ، وتحديد وعاء ضريبة من أرباح الأعمال في حالة احتفاظ الممول بسجلات محاسبية وحسابات مراجعه علي أساس رقم المبيعات يترتب عليه خلافات في تقدير وعاء الضريبة ، و الفائض الذي تحققه شركات التأمين الاسلامية من مزاوله أعمال التأمين لا يعد ربحا خاضعا لضريبة الدخل من أرباح الأعمال. يتحدد وعاء الضريبة في شركات المقاولات علي أساس الأصول العلمية لمحاسبة تكاليف المقاولات.

اتبع الباحث المنهج الاستنباطي لتحديد المشاكل المحاسبية والضريبية في حالة الاحتفاظ أو عدم الاحتفاظ بدفاتر وسجلات محاسبية، والمنهج الاستقرائي لتحديد أسلوب التغلب علي هذه المشاكل التي يثيرها التطبيق العملي، كما اتبع المنهج الوصفي وذلك باستخدام أسلوب دراسة الحالة كما التي يكمن تطبيقه في مجال تقدير الأرباح الممولين ودراسة اتجاهاتهم.

1- محمد إبراهيم الجاك حسب الله ، المشاكل المحاسبية والضريبية في تقدير ضرائب الدخل من أرباح الأعمال في السودان ، رسالة ماجستير في المحاسبة (غير منشورة) ، جامعة امدرمان الإسلامية كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية ، 1995م .

التوصيات:- يوصي الباحث لامكانية تحقيق القياس المحاسبي لنتائج النشاط المهني لابد من وجود نظام محاسبي لأعمال المهنيين و علي المشروع أن يلزم المهنيين بإمسك سجلات دفاتر منتظمة وهي دفاتر يومية لتقييد كل الإيرادات والمنصرفات علي أن يسجل في ديوان الضرائب ودفاتر إيصالات تحتوي علي قسائم متسلسلة، و يوصي الباحث أيضا بضرورة أتباع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الذي يتناول أثار تغير أسعار صرف العملات الاجنبية في البيانات المالية كما يجب تقييم الأصول المتداولة و غير المتداولة علي أساس سعر الصرف السائد في تاريخ إعداد الميزانية.

دراسة : فتح الرحمن الحسن (1996م) (1)

تناول الباحث في هذه الدراسة مشاكل قياس الالتزام الضريبي في المشروعات الصناعية وفقا لقانون 1986م، وتتمثل مشكلة البحث في أن المشروعات الصناعية في السودان تقوم في أشكالها القانونية كشرركات محدودة وفقا لقانون الشركات عام 1925م بحساباتها المراجعة والمعتمدة من ديوان الضرائب لتقدير ضرائب الدخل المستحقة وفقا لقانون ضريبة الدخل 1986م وبعد فحص الحسابات المراجعة يقوم ديوان الضرائب بتعديل أرقام صافي الأرباح الواردة بهذه الحسابات ليدخل الديوان بعهداها في نزاعات مع هؤلاء الممولين ينتهي الأمر بعد فترة زمنية طويلة بتسوية يفرضها ديوان الضرائب علي الممولين ويتسبب في إهدار موارد الدولة نتيجة لفترات التأخير، ومن جهة أخرى يلاحظ أن هذه التقديرات الإيجازية التي يفرضها ديوان الضرائب لا تعتمد علي أسلوب علمي يخضع الإيرادات والتكاليف لمعايير القياس المحاسبي، كما أن التسويات التي تتم بين أصحاب المصانع وديوان الضرائب لا تعتمد أيضا علي الأسس العلمية التي يجب إتباعها والتي تحقق العدالة في القياس وتراعي مصلحة الممولين من جهة وتحافظ علي حقوق الدولة من جهة أخرى.

فروض هذه الدراسة:- يتم تقدير الالتزام الضريبي في المشروعات الصناعية من واقع حسابات مراجعه لا يوافق ديوان الضرائب علي اعتمادها في معظم الحالات ، المنازعات الحالية بين ديوان الضرائب وممولي القطاع الصناعي ترجع إلي الاعتماد علي بيانات المحاسبة المالية ودون الاعتماد علي الأصول العلمية لمحاسبة التكاليف ، التقديرات التي يجريها ديوان الضرائب علي نتائج أعمال المشروعات الصناعية تخالف الفكر المحاسبي والضريبي ، اعتماد تقدير نتائج أعمال المشروعات الصناعية وفقا للأصول العلمية لمحاسبة التكاليف يحقق القياس المحاسبي العادل لنتائج تلك الأعمال.

1- فتح الرحمن الحسن منصور الحسن ، مشاكل قياس الالتزام الضريبي في المشروعات الصناعية في السودان وفقا لقانون 1986م ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة ادمرمان الإسلامية كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية ، 1996م .

اتبع الباحث المنهج الاستنباطي للتعرف علي أنماط المشاكل التي يواجهها الباحث في مجال قياس الالتزام الضريبي في المشروعات الصناعية، والمنهج الاستقرائي للتعرف علي المشاكل التي تثيرها تقديرات ديوان الضرائب لأرباح المشروعات الصناعية ولاختبار الفروض والمنهج الوصفي التحليلي في دراسة الحالة للتعرف علي القواعد والأسس التي يعتمد عليها ديوان الضرائب في قياس أرباح المشروعات الصناعية.

التوصيات:- عدم تبني المفاهيم الاقتصادية في قياس تكلفة المنتجات الصناعية واعتمادها علي المفاهيم المحاسبية ، عدم الاعتماد علي نظام المحاسبة المالية وحده في قياس الوعاء الخاضع للضريبة في المشروعات الصناعية فيمكن اختيار طريقه قسط الثابت علي أن تعدل كل قيم الأصول الثابتة بالأرقام القياسية وصولاً للقياس الأفضل في ظل التضخم.

دراسة : أماني بابكر(2000م)⁽¹⁾

نجد أن الباحث تناول في هذه الدراسة تقييم الحسابات الختامية لأغراض ضريبة الدخل في السودان، ويرى الباحث أن مشكلة البحث الأساسية تكمن في عدم المصادقية من قبل الأعمال والشركات التجارية، وذلك من خلال الأرباح التي يظهرونها في القوائم المالية المقدمة إلي مصلحة الضرائب مما يدفع مفتش الضرائب إلي التقدير الإيجازي، ويمكن تلخيص ذلك من خلال النقاط التالية:- الصورة التي تعد بها القوائم المالية للأعمال والشركات التجارية لعرضها لمصلحة الضرائب لا تمثل الصورة الصحيحة والعادلة كما ينبغي ، لاتوجد حياده كاملة فيما يتعلق بالتقارير التي يقدمها المراجعون مما ينعكس علي صحة وعدالة القوائم المالية، التقديرات الجزافية بناء علي التقدير الإيجازي لمفتش الضرائب وفقاً للبيانات الغير دقيقة والمقدمة من قبل الممولين يترتب عليها تأثيرات مختلفة تنعكس علي الدخل القومي كما لها تأثيرات علي الممولين حيث تنعدم الثقة بين مصلحة الضرائب من جهة والممولين من جهة أخرى.

فروض الدراسة :- عدم تقدير الممولين حسابات ختامية صحيحة معدة وفقاً للمبادئ المحاسبية والضريبة المتعارف عليها مما يضاعف حجم الفاقد الضريبي ، السياسات الضريبية التي تقدمها الدولة تساهم مساهمة فعالة في بث روح الثقة والطمأنينة لدي الممولين وبالتالي تشجيعهم علي تقديم معلومات صحيحة وعادلة ومنتظمة ، المراجع القانوني له تأثير إيجابي أو سلبي في إعداد القوائم المالية.

أما النتائج التي توصل إليها الباحث:- توجد نسبة كبيرة من الممولين لا يمتلكون نظام محاسبي لأعداد الحسابات المراجعة المتعلقة بالنشاط، وبالتالي لا يوجد اهتمام بتوظيف محاسب

1- أماني بابكر الشيخ ، تقييم الحسابات الختامية لأغراض ضريبة الدخل في السودان ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2000م .

متخصص يقوم بإعدادها ، وتوجد نسبة كبيرة من أصحاب العمل لا يوجد لديهم اهتمام بإعداد الدفاتر والسجلات والمستندات المؤيدة للحسابات المراجعة وذلك للأسباب الآتية:-
وجود منصرفات لا توجد لها مستندات ، لا يوجد اعتراف بهذه المستندات لكل من الممولين.
بقصد التهرب الضريبي.

التوصيات:- السودان بلد نامي والمحاسبة وعلومها المتفرعة منها علوم حديثة نسبيا بالنسبة لمجتمعنا لذلك فانه يجب تشجيع أصحاب الأعمال علي إمساك الدفاتر وحفظ حسابات ماليه، ولا بد من تشجيعهم علي الاحتفاظ بالدفاتر وإمساكها بصورة قانونية صحيحة والتقدم بحسابات مراجعه قانونيين أو بواسطة مراجعين ذوي الرخصة المحدودة ، توخي العدالة الضريبية وبت روح الثقة بين الممولين ومصلحة الضرائب وتقديم خدمات عامة مختلفة مقابل الضريبة التي تؤخذ منهم ، رفع كفاءة مفتش الضرائب في مجال فحص الحسابات ودراسة وتحليل الميزانيات ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع مجلس المحاسبين القانونيين السوداني وعقد دورات متخصصة في مجال الحسابات المراجعة والفحص الضريبي لمتابعة التطورات العلمية في هذا المجال حتى يسهل كشف إي تهرب من جانب الممولين وبالتالي تقليل من حجم الفاقد الضريبي.

دراسة : هشام محمد 2000م⁽¹⁾

يتناول الباحث في هذه الدراسة اثار تقييم المخزونات علي القوائم المالية، ويرى الباحث أن المشكلة تتمثل في انه نسبة للتطور والتحديث بتعدد الأدوات والأساليب المستخدمة في مراقبة المخزونات وتطورت هذه الأساليب تطورا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية وتزايد استخدامها في السنوات الثلاثين الماضية نتيجة للتطور التكنولوجي الكبير للحسابات الالكترونية، وزيادة الاعتماد عليها في حل المشاكل التي تواجه الإدارة ومن بينها مشاكل الرقابة وتقييم المخزونات هذا فضلا عن انتشار استخدام البحوث للعمليات باعتبارها أسلوبا معاوننا للإدارة في تطبيق المنهج العلمي في اتخاذ القرارات المتعلقة بحل مشاكل التخزين وقد اثبت التطبيق العلمي أن هذه الأدوات والأساليب تستطيع أن تقدم خدمة رئيسيه للإدارة عند اتخاذ القرارات المتعلقة برقابة وتقييم المخزونات ومن ضمن المشاكل:-

مشاكل التخزين ، السياسات المتبعة في التسعير ، اثار معدل التغير العام في الأسعار علي المخزونات ، معالجة الأصناف التالفة والراكدة.

فروض البحث:- تقييم المخزونات وفقا لسياسات التسعير المختلفة يؤدي إلي تغيير قيمة بند المخزونات بقائمة حساب الدخل والميزانية العمومية. تقييم المخزونات وفقا للتغيير العام للأسعار

1 - هشام محمد مصباح، اثار تقييم المخزونات على القوائم المالية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2000م.

بعكس الحقيقة لبند المخزونات بقائمة حساب الدخل والميزانية العمومية، اتبع الباحث المنهج الاستقرائي.

النتائج:- يتم إحكام الرقابة علي عناصر المخزون من خلال استخدام الأدوات (الحاسب الآلي) والوسائل الحديثة (بحوث العمليات ونظم المعلومات) والمعايير المحاسبية المختلفة التي تؤدي إلي الرقابة علي المخزون ،علي محاسب التكاليف تحديد تكاليف المخزونات وفي نفس الوقت تحديد سياسات الصرف التي يجب استخدامها ، التغييرات في الأسعار سواء في صورتها العامة أو الخاصة التي تؤثر إلي حد كبير في دلالة البيانات المحاسبية وفعاليتها في مجال تقييم أداء المشروع واتخاذ قرارات التنبؤ بالمستقبل.

التوصيات:- ضرورة استخدام الحاسبات الآلية ونظم المعلومات وبحوث العمليات بالإضافة للنظام المتبع لتسجيل المخزونات مع إتباع المعايير المحاسبية التي تحدد الإجراءات المختلفة للمخزونات ضمان للرقابة السليمة علي تقييم المخزونات ، ضرورة إتباع الجرد المستمر والجرد السنوي والتخلص من الأصناف الراكدة والغير مستخدمه حتى يمكن تقييم رصيد المخزونات في نهاية العام المالي بقيمة وجود هذه الأصناف بالمخازن دون صرف تعتبر رأس معطل نتيجة للمبالغ الضخمة التي استخدمت في استثمار هذه المخزونات وان هذه المبالغ المستثمرة في هذه المخزونات بمرور الزمن سوف تنقص قيمتها وتتآكل مما يعني تآكل رأس المال ، يجب على المنشآت التي معظم استثماراتها بالعملة المحلية التي تكون عرضة للأثار السالبة لمشكلة التضخم نتيجة للتغيرات في المستوى العام للأسعار، وأن يتم إحداث تعديلات في سجلاتها المحاسبية بحيث يتم تسجيل عملياتها وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية والقيم السعرية المناظرة بأسعار سنة الأساس وذلك من خلال تخصيص خانات إضافية بالسجلات لتوضح بها قيم أسعار سنة الأساس المناظرة للتكلفة التاريخية وبذلك يمكن تصوير الحسابات الختامية والميزانية

دراسة : سوزان عبد الله (2002م) (1)

يتناول الباحث كيفية اختيار سياسة الإهلاك وأثرها على القوائم المالية في شركات المساهمة في السودان، ويرى الباحث أن المشكلة تكمن في:- الكيفية التي يتم اختيار الطريقة المناسبة لحساب الإهلاك وكيفية تقدير العمر الانتاجي للأصل نتيجة لتغير مستويات الأسعار في ظل التضخم ظهرت مشكلة عدم كفاية أقساط الإهلاك لإحلال الأصول الثابتة وإيجاد كيفية يتم بها تعديل معدلات الإهلاك حتى تتناسب مع تكلفة إحلال الأصول.

1- سوزان عبد الله الفضل ، كيفية اختيار سياسة الإهلاك وأثرها على القوائم المالية في شركات المساهمة في السودان ، دراسة تطبيقية رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2002م .

يهدف الباحث من هذه الدراسة التحقق من الأهداف التالية:- التعرف على الطريقة التي تختار بها الشركات المساهمة سياسة الإهلاك ، دراسة العلاقة بين الإهلاك وأرباح الفترة ، توضيح اثر سياسة الإهلاك على القوائم المالية في حالة التغيرات في المستوى العام للأسعار .

فرضيات الدراسة :- حساب الإهلاك وفقا للطرق المختلفة يؤدي إلى تغيير قيمة الأرباح بقائمة الدخل ، أثر تقلبات الأسعار على قيمة الأصل ضرورة أو عدم ضرورة أخذها في الحسبان عند حساب قسط الإهلاك ، اتبع الباحث المنهج الاستقرائي والمقابلات للوصول إلى النتائج المطلوبة. النتائج :- توجد عدة سياسات لاحتساب الإهلاك لكل سياسة مزاياها وعيوبها ولكن عند استخدام سياسة معينة يجب على الشركة أن تلتزم بهذه السياسة لتأكيد مبداء الثبات ، من التطبيق العملي توصلنا إلى أن الشركات ليس لها الحق في اختيار سياسة الإهلاك التي تتلاءم معها بل يتم فرض السياسة عن طريق ديوان الضرائب (ضريبة أرباح الأعمال) والسياسة المفروضة هي القسط الثابت ، في حالة التكلفة التاريخية في ظل التغيرات في المستوى العام للأسعار نجد أن أقساط الإهلاك لا تكون كافية لإحلال الأصول الثابتة وقد انتهى عمرها الانتاجي المحدد ، إذا استمر القياس المحاسبي على أساس افتراض أن مستويات الأسعار لا تتغير تكون الأرباح الظاهرة بقائمة الدخل مضللة وغير معبرة عن الواقع ويترتب عليها قرارات غير سليمة مما يؤدي إلى تدهور المؤسسة أو الشركة في المستقبل .

التوصيات :- على الشركات أن تتبع طريقة القسط المتناقص لان اغلب الأصول في بداية عمرها الانتاجي يكون عطاؤها اكبر من السنوات الأخيرة من عمر الأصل ، ونجد أن العلاقة بين الصيانة وعطاء الأصول محاولة تؤدي إلى توازن الأرباح في سنوات عمر الأصل ، يجب أن تكون هنالك طرق عملية تعمل على تحديد التكلفة المراد استهلاكها تحديدا سليما وكذلك تقدير العمر الانتاجي للأصول حتى يتم إهلاكها بصورة سليمة ، نجد أن الشركات التي معظم استثماراتها بالعملة المحلية عرضة للآثار كمشكلة التضخم نتيجة للتقلبات في المستوى العام للأسعار ، ترفق هذه الحسابات مع الحسابات الختامية المعدة على أساس التكلفة التاريخية حتى تعطى المستثمرين فكرة واضحة عن الموقف الصحيح للشركة.

دراسة: عبد المنعم ادم (2004م) (1)

تتمثل مشكلة الباحث في أن هنالك عدة صعوبات تواجه قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال فالفكر الضريبي ليس لديه وسائل القياس الخاصة به وإما يعمل على الاستعانة بالفكر المحاسبي كأحد أنظمة المعلومات الهامة من خلال ما يوفره من تقارير وقوائم مالية تعتبر

1- عبد المنعم ادم العباس، نظم الحاسبات الالكترونية ودورها في قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2000م.

الأساس الذي يعتمد عليه في قياس وتقدير وعاء الضريبة ، ولا تخفى المصاعب الكبرى التي تواجه المحاسبين والنتيجة من اختلاف وسائل القياس المحاسبي للبند الواحد مما ينتج عنه عدد من نتائج الأعمال للنشاط الواحد ، وقد أضفى الفكر الضريبي بعض المعالجات للمشاكل المحاسبية من خلال قانون ضريبة الدخل 1986م – المعدل عام 1996م ، ولكن هنالك بعض المصاعب الأخرى والتي تتمثل في الكم الهائل في المعلومات والتي ترد إلى ديوان الضرائب والمتعلقة بأنشطة الأعمال التجارية بعد التوسع الذي طرأ مؤخرا بإدخال أعداد كبيرة من الممولين في المظلة الضريبية من خلال الإجراءات الصارمة التي تم إتباعها لمكافحة التهرب الضريبي والحد منه ، فكل تلك المعلومات تحتاج إلى إجراء المعالجات عليها وإعدادها بصورة تمكن الاستفادة منها في قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال بالدقة والسرعة المطلوبين مع تطبيق مبدأ العدالة في القياس وعدم إصدار تقديرات جزافية لا تعبر عن واقع أنشطة المكلفين بدفع الضريبة .

حيث نشأت الأسئلة التالية :-

هل وسائل القياس الحالية لوعاء ضريبة أرباح الأعمال فعالة ؟
هل يمثل إدخال نظام الحاسبات الالكترونية في قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال إليه لحل مشاكل قياس ضريبة أرباح الأعمال ؟
هل تساهم نظم الحاسبات الالكترونية في وصول التقديرات إلى الممولين في الوقت المناسب وبالتالي المساهمة في التحصيل ؟
ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه نظم الحاسبات الالكترونية في قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال وفي تخفيض نفقات الجباية ؟
هل ضخامة المعلومات الواردة إلى المكتب والتي تمثل نتائج أعمال الممولين والتي تحتاج إلى معالجة من قبل المتخصصين بتقدير الضريبة مع الأخذ في الاعتبار السرعة المطلوبة تؤثر على أداء الموظفين في إصدار تقديرات عادلة ؟
هنالك عدد من المصاعب التي أفرزتها التجارب العملية والمتمثلة في عدم رضا الممولين مما يعرض عليهم من تقديرات واعتراضهم ، ويتمثل ذلك في الأعداد الهائلة من هؤلاء الممولين الذين يلجأون إلى الطعن في التقدير والاستئنافات مما يعطى مؤشر بان هنالك خلل يستوجب مراجعته ويؤثر ذلك أيضا على مسيرة التحصيل و إيرادات الدولة .
وقد تم عرض مشكلة الباحث من خلال الفروض الآتية:- إدخال نظم الحاسبات في قياس وتقدير وعاء ضريبة أرباح الأعمال يمكن من التغلب على العديد من المصاعب المتعلقة بالقياس والدقة

والسرعة المطلوبين وتحقيق مبداء العدالة الضريبية ، إدخال نظم الحاسبات الالكترونية في قياس وعاء ضريبية أرباح الأعمال يزيد من تكاليف جباية الضرائب وبالتالي يتأتى مبداء الاقتصاد . كثرة البيانات الواردة إلى ديوان الضرائب تربك العمل وتساهم في وجود تقديرات خاطئة وعدم تحقيق العدالة الضريبية ومعالجتها تحتاج إلى آلية سريعة ودقيقة . الاستعانة بالتقانة الحديثة والحاسبات الآلية لإمكانياتها الضخمة في معالجة البيانات المحاسبية المعقدة وتحليلها وإعدادها بسرعة ودقة مما يساهم في ترقية الأداء . اتبع الباحث الأسلوب الاستنباطي والاستقرائي والأدوات الإحصائية في جمع وتحليل البيانات من واقع المصادر الأولية والثانوية والوصفي التحليلي .

النتائج :- في ظل مشروع الحاسب الآلي تمثل البطاقة الضريبية الأساس لأدراج بيانات اى ممول وأهميتها ، نتيجة لتوسع المظلة الضريبية والتدفق المهول للمعلومات من منابعها أصبح هنالك حاجة لدخول التكنولوجيا الحديثة في قياس وعاء الضريبة وتطبيق العدالة بكل جوانبها. التوصيات:- ألزام جميع الممولين على الاحتفاظ بالبطاقة الضريبية وعدم التعامل معهم إلا بموجبها في جميع أوجه النشاط وذلك لأهميتها في التعامل وإبرازها في جميع المعاملات معهم وربطها باستخراج شهادات خلو طرف من الضرائب ، ربط جميع مكاتب الضرائب الممتدة على أطراف السودان باستخدام شبكات الحاسب الآلي المحلية مما يؤدي إلى سهولة تبادل المعلومات بينها وزيادة القوى العاملة وتوفير الكثير من الوقت والجهد في المكاتب اليدوية والتي تعرض بعض المستندات الهامة للضياع والتلف وتأخر وصولها ، دعم قسم المعلومات بالحاسبات الآلية والأفراد المؤهلين في مجال التحليل الإحصائي والفحص المستندى وأجراء الدراسات الخاصة بالتقديرات الحالية ومقارنتها بما هو متوقع في المستقبل وتحديد معدلات النمو في الأنشطة المختلفة .

الاختلافات بين الدراسات السابقة و هذه الدراسة :-

دراسة : محمد ابراهيم (1995م) .

تناول الباحث في هذه الدراسة المشاكل المحاسبية والضريبية في تقدير ضرائب الدخل من أرباح الأعمال في السودان، وتمثلت مشكلة البحث من أن هنالك كثير من المشاكل بين الممولين وديوان الضرائب وترجع المشاكل إما لوجود ثغرات في التشريع الضريبي أو لعدم التزام الممولين بمسك الدفاتر وان وجدت تكون غير منتظمة مما يصعب عملية التحاسب الضريبي .

دراسة : فتح الرحمن (1996م) .

تناول الباحث في هذه الدراسة مشاكل قياس الالتزام الضريبي في المشروعات الصناعية وفقا لقانون 1986م، وتمثلت مشكلة البحث في أن المشروعات الصناعية في السودان تقوم في أشكالها

القانونية كشركات محدودة وفقا لقانون الشركات عام 1925م بحساباتها المراجعة والمعتمدة من ديوان الضرائب لتقدير ضرائب الدخل المستحقة وفقا لقانون ضريبة الدخل 1986م وبعد فحص الحسابات المراجعة يقوم ديوان الضرائب بتعديل أرقام صافي الأرباح الواردة بهذه الحسابات ليدخل الديوان بعهدتها في نزاعات مع هؤلاء الممولين ينتهي الأمر بعد فترة زمنية طويلة بتسوية يفرضها ديوان الضرائب علي الممولين ويتسبب في إهدار موارد الدولة نتيجة لفترات التأخير.

دراسة : امانى بابكر (2000م) .

نجد أن الباحث تناول في هذه الدراسة تقويم الحسابات الختامية لأغراض ضريبة الدخل في السودان، ويرى الباحث أن مشكلة البحث الأساسية تكمن في عدم المصادقية من قبل الأعمال والشركات التجارية، وذلك من خلال الأرباح التي يظهرونها في القوائم المالية المقدمة إلي مصلحة الضرائب مما يدفع مفتش الضرائب إلي التقدير الإيجازي .

دراسة : هشام محمد (2000م) .

يتناول الباحث في هذه الدراسة اثار تقييم المخزونات علي القوائم المالية، ويرى الباحث أن المشكلة تتمثل في انه نسبة للتطور والتحديث بتعدد الأدوات والأساليب المستخدمة في مراقبة المخزونات وتطورت هذه الأساليب تطورا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية وتزايد استخدامها في السنوات الثلاثين الماضية نتيجة للتطور التكنولوجي الكبير للحسابات الالكترونية، وزيادة الاعتماد عليها في حل المشاكل التي تواجه الإدارة ومن بينها مشاكل الرقابة وتقييم المخزونات هذا فضلا عن انتشار استخدام البحوث للعمليات باعتبارها أسلوبا معاوننا للإدارة في تطبيق المنهج العلمي في اتخاذ القرارات المتعلقة بحل مشاكل التخزين .

دراسة : سوزان عبد الله (2002م)

يتناول الباحث كيفية اختيار سياسة الإهلاك وأثرها على القوائم المالية في شركات المساهمة في السودان، ويرى الباحث أن المشكلة تكمن في:-

الكيفية التي يتم اختيار الطريقة المناسبة لحساب الإهلاك وكيفية تقدير العمر الانتاجي للأصل نتيجة لتغير مستويات الأسعار في ظل التضخم ظهرت مشكلة عدم كفاية أقساط الإهلاك لإحلال الأصول الثابتة وإيجاد كيفية يتم بها تعديل معدلات الإهلاك حتى تتناسب مع تكلفة إحلال الأصول.

دراسة: عبد المنعم (2004م)

تتمثل مشكلة الباحث في أن هنالك عدة صعوبات تواجه قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال فالفكر الضريبي ليس لديه وسائل القياس الخاصة به وإما يعمل على الاستعانة بالفكر المحاسبي كأحد أنظمة المعلومات الهامة من خلال ما يوفره من تقارير وقوائم مالية تعتبر الأساس الذي

يعتمد عليه في قياس وتقدير وعاء الضريبة ، ولا تخفى المصاعب الكبرى التي تواجه المحاسبين والنتيجة من اختلاف وسائل القياس المحاسبي للبند الواحد مما ينتج عنه عدد من نتائج الأعمال للنشاط الواحد ، وقد أضفى الفكر الضريبي بعض المعالجات للمشاكل المحاسبية من خلال قانون ضريبة الدخل 1986م – المعدل عام 1996م ، ولكن هنالك بعض المصاعب الأخرى والتي تتمثل في الكم الهائل في المعلومات والتي ترد إلى ديوان الضرائب والمتعلقة بأنشطة الأعمال التجارية بعد التوسع الذي طرأ مؤخرا بإدخال أعداد كبيرة من الممولين في المظلة الضريبية من خلال الإجراءات الصارمة التي تم إتباعها لمكافحة التهرب الضريبي والحد منه ، فكل تلك المعلومات تحتاج إلى إجراء المعالجات عليها وإعدادها بصورة تمكن الاستفادة منها في قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال بالدقة والسرعة المطلوبين مع تطبيق مبدأ العدالة في القياس وعدم إصدار تقديرات جزافية لا تعبر عن واقع أنشطة المكلفين بدفع الضريبة .

أما هذه الدراسة فقد تناولت اثر اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية على تحديد الوعاء الضريبي للمنشآت السودانية ، وذلك لان اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية التي تصدرها منشآت الأعمال تؤدي إلى تباين نتائج أعمال المنشأة خلال السنوات المتعاقبة ، و يصعب من عملية المقارنة بين القوائم المالية للمنشأة الواحدة أو للمنشآت المختلفة بالإضافة إلى تأثيره على الأرباح والضرائب وتقويم الأداء .